الجدل حول تطبيق الشريعة في افريقيا
قراءة في مشروع المعرفة للمستقبل

أ.محمد حمد محمد احمد[1]

بمبادرة من بعض المفكرين الألمان بجامعة بايرويت وتمويل من مؤسسة "فولوكسواجن" انطلق مشروع المعرفة للمستقبل والذي يحمل أحد محاوره عنوان " الجدل حول تطبيق الشريعة في أفريقيا وقد نفذ بالشراكة مع كل من جامعة الخرطوم في السودان ، جامعة جوس بنيجريا ، كلية علوم الدين بكينيا وجامعة بايرويت بالمانيا.

ويهتم المشروع بدراسة الجدل الإسلامي والمسيحي حول تطبيق الشريعة في اربع دول أفريقية هي نيجيريا، السودان ، كينيا ، تنزانيا, هذا الجدل ظل دائراً في هذه المجتمعات لسنوات وقد أثرت طبيعة هذا الجدل في العلاقة بين المسلم والمسيحي.

ويهدف المشروع الى: بناء قاعدة معرفية تضم باحثين في عدة تخصصات اهمها:(الدراسات الدينية ، الدراسات الاسلامية والشريعة ، التاريخ ، والانتريولوجيا الاجتماعية) كما يهدف والى معرفة طبيعة الحراك الاجتماعي والاقتصادي والسياسي لجدليات الشريعة وادراكها من قبل المسيحين والمسلمين بالسودان ، كينيا، تنزانيا ونيجيريا.

وقد شارك في إنجاز هذا المشروع 11 باحثاً من افريقيا, وقد كان الهدف من اختيارهم هودراسة الواقع الافريقي بواسطة باحثن افارقة, باعتبار انهم حملة لواء المستقبل الاكاديمي في بلدانهم. وقد عالجت بحوثهم عدة محاور منها محور تجربة تطبيق الشريعة في كينيا من خلال دراسة المنظور النسائي لدور المحاكم القضائية بشرق كينيا ، دراسة الجدل حول مستقبل نظام المحاكم الإسلامية بشمال كينيا ودراسة أثر الشريعة على مشاركة المرأة المسلمة في المجال الاجتماعي بكينيا .

ومحور : حول جدليات وتطبيق الشريعة في تزانيا ويشمل دراسة جدليات الشريعة والاجماع الوطني بتنزانيا ومشاكل تطبيق الشريعة بتنزانيا.

وثالث محاور التقرير حول قضايا تطبيق الشريعة في السودان ويشمـــل : علاقة المسلمين بالمسيحين بمعسكرات النازحين بالخرطوم و محددات السلوك الانجابي للاسرة المسلمة بالسودان و جدليات الشريعة حول سعر الفائدة.

وآخر المحاور حول قضايا تطبيق الشريعة في نيجيرياويشتمل على: تطور حركة جماعة أزالة البدع وأقامة السنه بنيجريا وإعادة تطبيق الشريعة بشمال نيجيريا وتعليم المرأة المسلمة **وتطبيق الشريعة بجنوب غرب نيجيريا .**

- وفيما يلي استعراض مختصر لمحتوى هذه البحوثالآتية:

يضم المشروع11 باحثاً يمثلون (4) دولة أفريقية بحسب دولهم:

- المنظور النسائي لدور المحاكم القضائية بشرق كينيا –دراسة حاله منطقة كيندوباي

[1] استاذ مساعد- جامعة الجزيرة- معهد اسلام المعرفة- دائرة علم الاجتماع- السودان.

ربيكا اوسيرو – جامعة استي بول.

- الجدل حول مستقبل نظام المحاكم الإسلامية بشمال كينيا .دراسه حالة مدينة اسيولو.

هاكانو ابدي- جامعة موي.

الشريعة ومشاركة المرأة المسلمة في المجال الاجتماعي بكينيا.

عائشة فكي- جامعة **ماسينو**.

- جدليات الشريعة والاجماع الوطني بتنزانيا.

برناردين مفميوسا- جامعة استي اوقاستين.

- مشاكل تطبيق الشريعة بتنزانيا .

وليم كوبي- كلية علوم الدين

- علاقة المسلمين بالمسيحين بمعسكرات النازحين بالخرطوم .

سلمى محمد عبد المنعم عبدالله- جامعة الخرطوم. السودان

- محددات السلوك الانجابي للاسرة المسلمة بالسودان .

محمد حمد محمد أحمد- جامعة الجزيرة. السودان

- جدليات الشريعة حول سعر الفائدة:

المشكلات النظرية والسياسية في السودان في الفترة 1970-2006م

احمد الحسب عمر الحسب- جامعة الدلنج – السودان

- تطور حركة جماعة أزالة البدع وأقامة السنه بنيجريا :

علاقتها بالصوفية وادراكها لتطبيق الشريعة.

رمزي بنى عمارة- جامعة بابرويت – المانيا

- **إعادة تطبيق الشريعة بشمال نيجيريا وتعليم المرأة المسلمة.**

جكاس دانفولاني- جامعة جوس.

تطبيق الشريعة بجنوب غرب نيجيريا : دراسة حالة محاكم العقوبات الإسلامية.

عبد الفتاح **كولا ماكنوي- جامعة اوبافيمي اوولوو.**

- **<u>تطبيق الشريعة بكينيا:</u>**

1. **المنظور النسائي لدور المحاكم القضائية بشرق كينيا:**

دراسة حاله منطقة كيندوباي .

ربيكا اوسيرو – جامعة استي بول

تركز الدراسة على رؤية النساء المسلمات للمحاكم القضائية وتعاطيها مع قضايا الزواج ، النفقه ، الطلاق. ومن أهم نتائجها

- تشير النتائج الأولية الي انحراف الرؤية النسائية لوظيفة القاضي عن الوضع المعياري كما حدده قانون الاسرة الاسلامي.
- زواج الرجل المسلم بالمرأة غير المسلمة لا يتم وفقاً للقيم الاسلامية وهذا يعود إلى جهل المرأة بالادوار والحقوق التي اعطاها الإسلام للمرأة.
- تري معظم النساء المسلمات ضرورة ادراج المحاكم الاسلامية في دستور الدولة. واعطاء القضاة المسلمين مرتبات واجور.

2. الجدل حول مستقبل نظام المحاكم الإسلامية بشمال كينيا

دراسه حالة مدينة اسيولو

هلكانو ابدى واريو- جامعة موي

تناول الباحث الخلفية التاريخية للجدل والنقاش الدستوري بكينيا, والذي اكد على ضرورية صياغة قوانين جديدة وحديثة لمعالجة قضايا التمييز الديني والاثني. ومن ضمن الموضوعات التي تركز حولها النقاش, نظام المحاكم الإسلامية, والذي له انعكاسات قوية وعميقةعلىطبيعة العلاقة بين المسيحين والمسلمين.

هدف الباحث لمعرفة رؤية المسلمين والمسيحيين لنظام المحاكم الإسلامية بشمال كينيا.

نتائج:

- يرى المسلمون ضرورى وجود المحاكم الإسلامية ، لانها تأصيل لهويتهم الدينية .
- يرى المسيحيون أن هذه المحاكم الفضائية مقدمة لتطبيق الشريعة الإسلامية، والذي يتعارض مع الطبيعة العمانية للدستور . كما انه يعتبر اعطاء الاولوية للاسلام وتهميش للاديان الاخرى.
- كما يرى المسيحيون, ان محاولة تطبيق نضام القضاء الاسلامي سوف يكون مكلفا ويسبب تناقضات في تطبيق القانون العلماني.

3. الشريعة ومشاركة المرأة المسلمة في المجال الاجتماعي بكينيا

عائشة فكي- جامعة ماسينو

ترى الباحثة انه في أغلب المجتمعات المحلية الكينية ، تركز مجال عمل المرأة حول المنزل، أما مجال العمل الاجتماعي فهو متروك للرجل .كما ان تعليم المراة ياتي في الدرجة الثانية بعد الرجل. هذا الوضع المتحيز للرجل قاد إلى عدم التوازن النوعي في القيادة وصنع القرار . من هنا تأتي قيمة هذه الدراسة والتي تحاول الغاء الضوء على مشاركة المرأة

المسلمة السواحلية في العمل الاجتماعي منذ عام 1992م . السؤل الذي قاد الباحثة كان حول اثر تطبيق الشريعة علي ضمور مشاركة المراة في المجال الاجتماعي وقيادة المجتمع الكيني؟

توصلت الباحثة الى عدة نتائج منها:

- ان نجاحات المرأة ومحاولاتها لرفع قيمتها وقوتها ومكانتها الاجتماعية, تصطدم بالاعتقادات الدينية والخلفيات الثقافية و المحاولات التقليدية لتفسير النصوص القرآنية والتي افرزت بناءات محجمة للمراة مثل: مشاركة المرأة تقود إلى الاختلاط الجنسي والخلوة, لا يمكن للمرأة أن تصبح رئيسه ,و دائماً تحتاج المرأة لمحرم عند السفر والترحال.
- هناك بعض التفسيرات الخاطئة للآيات القرآنية والاحاديث أو الاعتماد على بعض الأحاديث الضعيفة لتحجيم دور المرأة في المشاركة الاجتماعية . إلا انه ونسبة لضرورة وجود المرأة في المجتمع وتثميناً لأهمية دورها ، يمكنها أن تشارك في قيادة المجتمع بالاستناد على الشريعة والتفسير القرآني نفسه.

- **جدليات ومشاكل تطبيق الشريعة في تنزانيا**

4. **جدليات الشريعة والاجماع الوطني بتنزانيا**

برناردين مفمبوسا- جامعة استي اوقاستين.

تناول الباحث المناظرات الجزرية للشريعة ، وتأثيراتها على الاجماع الوطني بتنزانيا. والافتراض الذي حرك الدراسةهو ان التركيب الديني للسكان بتنزانيا يتميز بانه مميز حيث لا توجد حدود دينية فاصلة بين السكان. فالمسلمون والمسيحون يتقاسمون نفس المجال الاجتماعي بحكم الجيرة . اضافة إلى أن الهويات الأثنية والدينية والعرفية والطبقية تتعايش بسلام عبر السنوات.الا ان محاولات تطبيق الشريعة نتج عنها خطابا عدائيا بين السكان وافرزت جوا من الطائفية وضيق التفكير ، مما جعل حدود التفاعل بين السكان حاده لأنها مبنية على الأنتما الديني أولاً.

وقد هدف الباحث لمعرفة أثر الخطاب العدائي والتهميس الذي صاحب محاولات تطبيق الشريعة على الهوية الوطنية بتنزانيا وعلى المجتمعات المحلية.**كما هدف ايضا لمعرفة** آثار الجدل حول تطبيق الشريعة على التعايش الاجتماعي.

اختار الباحث مدينة كندوا بتنزانيا وذلك لتميزها بضمها لعده اثنيات وعده عرقيات وعدة ديانات وكل هذه الهويات تعيش بسلام وأنسجام ، ولكن أشارات الصراع بدأت ببروز الهوية الدينية.

أدوات جمع البيانات كانت المقابلات والملاحظة وتحليل النصوص لبعض المجلات .

توصل الباحث الى ان المناظرات حول تطبيق الشريعة له عدة اتجاهات اهمها : الجدل بين المسلم والسلطة والذي تمثل في أن السلطة لم تسمح بتمثيل حقيقي للمسلمين في الحكم وفي المؤسسات التعليمية على اعتبار ً أن لهم الحق في ذلك.

5. **منظومات ومشاكل تطبيق الشريعة بتنزانيا مين لاند**

وليم كوبي- كلية علوم الدين.

التساؤلات الرئيسية للباحث تتمثل في الاتي :

1) لماذا يرغب المسلمون بتنزانيا مين لا ند في تطبيق الشريعة ؟

2) لماذا يرفض المسيحيون محاولات تطبيق الشريعة بتنزانيا مين لا ند ؟

3) ما أثر المناظرات حول تطبيق الشريعة ، على علاقة المسلم بالمسيحي بتنزانيا؟

استخدم الباحث المقابلات مع بعض الخبراء والقيادات المؤثره في المجتمع.

توصل الباحث الى ان المسلميين يحسون بالتهميش السياسي قبل وبعد الاستقلال. وان رغبتهم في تطبيق الشريعة لها اغراض سياسية واخرى دينيه.

جدل الشريعة بالسودان:

6. **علاقة المسلمين بالمسيحين بمعسكرات النازحين بالخرطوم**

سلمى محمد عبد المنعم عبدالله-جامعة الخرطوم.

يحاول الباحث تفسير الصراع داخل السودان على اساس العامل الديني " أي المسلم ضد المسيحي , منطلقا من عدة تساؤلات أهمها:

هل الدين عامل للتقسيم والتفرقة بمعسكرات النازحين ؟

ما هو إدراك النازحين للعلاقات الدينية في حياتهم اليومية ؟.

هل حاولت الحكومات اوالمؤسسات الرسمية فرض سلوك محدد أو خاص والذي يمكن أن يشكل عائقا للتفاعل الاجتماعي في مجتمع النازحين؟

للاجابة على التساؤلات اعلاها, استهدف الباحث ا معسكر مانديلا، وود البشير بالخرطوم.مستخدما المقابلات ،و الملاحظات كأدوات لجمع البيانات .

توصل الباحث الى:

- ان المعتقد الديني لا يشكل عائق امام التفاعل الاجتماعي المتبادل في الحياة العامة. ولكن على المستوى السلطوي والإداري, فان هناك اختلافات واضحةبين هذه الديانات. لقد تم استخدام الدين مرارا وتكرارا لخدمة المصالح الخاصة, من قبل ممثلوا الحكومات وممثلوا المجتمع.
- من أهم العوامل المؤثرة سلبياً على العلاقة بين المسلم والمسيحي , الجهل بديانة بعضهم بعضا.

7. **محددات السلوك الانجابي للمسلمين بالسودان:**

دراسة حالة مدينة شندي

محمد حمد محمد أحمد- جامعة الجزيرة

هدف الباحث الى معرفة تحولات الخصوبة في المجتمع المسلم و معرفة الرؤية الإسلامية لموانع الحمل . كما انطلق الباحث من عدة تساؤلات اهمها:

1. هل السلوك الانجابي لمجتمع الدراسة يتأثر بالرؤيةالإسلامية؟
2. ما هي القيم الإسلامية التي تحدد العملية الانجابية؟

للاجابة على هذه التساؤلات أستخدم الباحث منهج المسح بالعينة والمنهج الانثرلوجي الذي ارتكز على المقابلات، الملاحظة – مجموعة المناقسة البؤرية .وقد ضم مجتمع الدراسة : رجال الدين الإسلامي ، الاسر بمدينة شندي.

وقد توصل الباحث الى الاتي:

1)اغلب رجال الدين قد اتفقوا على ان الإسلام سمح بالتعدد في الزواج بشرط

2)هناك ميل نحو النوع وليس الكم عند الانجاب .

3. هناك اتفاق حول الظروف التي يسمح فيها الاسلام باستخدام موانع الحمل((الرضاعة، المرض / الرعاية – الخ)) ولكن ليس خوفاً من الفقر .

8. جدليات الشريعة حول مصطلح معدل الفائدة.

المشكلات النظرية والسياسية في السودان في الفترة 1970-2006م

احمد الحسب عمر الحسب- جامعة الدلنج – السودان

تناول الباحث الخلفية التاريخية للتحولات التي طراءت على من النظام البنكي والذي عقب اعلان تطبيق الشريعة في السودان في عام 1980م من نظام ربوي الى نظام اسلامي.وقد افترض الباحث ان هذا التحول كان مصحوب بعده اشكالات نظرية وتطبيقية، لان الاقتصاد الإسلامي ما زال بكر وغير ناضج نظرياً وعلمياً , الشئ الذي افرز عدة مشكلات تتعلق بالنشاطات الاقتصادية في الداخل والخارج, اغلبها يعود إلى الغاء سعر الفائدة من النظام البنكي.

- أستخدم الباحث لتحقيق هذه الفرضية ، عده أدوات منها الأستبينات والمقابلات .
- النتائج الأولية :

- تطور عملية ادخار النقود بدون سعر فائدة هو التحدي الحقيقي الذي يواجه عمليات اسلمة البنوك.
- عمليات المشاركة في الربح والخسارة ، اضافة إلى الدفعيات يأجل لا تستطيع تقديم أجابة لاستبدال سعر الفائدة.
- المنطق وراء هامش الربح في الدفعيات المؤجلة في البنوك الإسلامية هو نفسه المنطق وراء اخذ اسعار الفائدة .
- الغش ، توقعات التأخير في السداد ومجموعة من السلوكيات غير الأخلاقية, كانت من اسباب فشل اسلمة البنوك في السودان
- البنوك هي البنوك – هدفها تحقيق ارباح وبالتالي فهي لا تدفع النقود مقابل لا شئ.

جدل الشريعة بنيجريا:

9. تطور حركة جماعة ازالة البدع وأقامة السنه في نيجريا :

علاقتها بالصوفية وادراكها لتطبيق الشريعة.

رمزي بنى عمارة- جامعة بيروت – المانيا

ذكر الباحث ان هذه الجماعة التي تطلق على نفسها جماعة أزالة البدع وأقامة السنه, قد تأسست في عام 1978م على يد الشيخ اسماعيل ادريس بنيجريا مدينة جوس. ولكن التسجيل الرسمي لهذه الحركة كان في العام 1985م ابان الرئيس النيجري ابراهيم بابانجيدا.

كما اوضح الباحث ان هدف تأسس الجماعة هو أزالة البدع ((المحدثات)) والتي تمارس بواسطة الحركات الصوفية . خاصة القادرية والتجانية كالاحتفالات بالمولد الشريف, زيارة الاضرحه وغيرها , لأن هذه الممارسات تعتبر غير إسلامية في رأي هذه الجماعة.

من خلال الدراسة حاول الباحث معرفة الخلفية التاريخية لحركة أزالة البدع, و علاقة هذه الحركة بالطرق الصوفية خاصة التجانية والقادرية .كما حاول اكتشاف ومعرفة وعيها وادراكها لاعادة تطبيق الشريعة منذ 1999م بالولايات الشمالية بنيجريا.

- استخدم الباحث المنهج التاريخي ومنهج تحليل النصوص.

النتائج :

ارتبطت نشاة الحركة بمجهودات شيخ أبوبكر كومي وشيخ اسماعيل ادريس وغيرهم ،وقد حاول هؤلاء العلماء من خلال جهودهم الداعية لمحاربة البدع, ربط الناس بالاسلام كما هو في القرآن والسنة.

يرى كل من رواد الحركة أن تطبيق الشريعة يعتبر تحدي للمجتمع النيجيري المسلم.كما يري البعض ان الاجندة السياسية نقف وراء مشروع تطبيق الشريعة.

10. إعادة تطبيق الشريعة بشمال نيجيريا وتعليم المرأة المسلمة.

جكاس دانفولاني- جامعة جوس.

هدفت الباحثة من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:-

1- اختبار علاقة الشريعة بتعليم المرأة

2- فحص حالة تعليم المرأة منذ إعادة تطبيق الشريعة في عام 1999م.

3- وصف استجابة ردود فعل النساء نحو تطبيق الشريعة وتأثيرها على مستوى تعليمهم.

باستخدام المقابلات وتحليل النصوص توصلت الباحثة إلى الآتي.

- هناك جدل حول تعليم المرأة بشمال بنيجيريا ، رغم تطبيق الشريعة قد تم بشمال نيجيريا ، فليس هناك أي ولاية من هذه الولايات التي طبقت فيها الشريعة عملت على صياغة سياسة تتعلق بوضع المرأة وخاصة تعليمها.

11. تطبيق الشريعة بجنوب غرب نيجيريا : دراسة حالة محاكم العقوبات الإسلامية.

عبد الفتاح كولا ماكندي-جامعة اوبافيمي اوولوو.

يعرف الباحث الشريعة بانها منهج لحياة المسلم ، فهي تقود حياة المسلم وكل شئونة بما فيها القانونية ، فتاريخها في كل اجزاء العالم مرتبط بمجئ الإسلام.

ذكر الباحث أن هنالك بعض التسجيلات, تظهر أن مجتمع اليوروبا قد شهد تطبيقاً للشريعة في عدد من الأماكن قبل مجي الحكم الاستعمار.

كما اكد الباحث, أن عملية إلغاء الشريعة من قبل الاستعمار قاد إلى نوع من الاهتياج والمطالبات من قبل المسلمين بضرورة إعادة تطبيق الشريعة خلال وبعد الحكم الاستعماري .

ايضا ذكر الباحث بان هنالك مطالب من قبل المسلمين بولايات اليوروبا تنادي بضرورة أن ننشئ الحكومات تشريع قانوني لتأسيس محاكم شرعية ومحاكم إستئناف شرعية وذلك للفصل في بعض القضايا المتعلقة بالحالة المدنية كالزواج ، الطلاق ، الميراث ....الخ . و بأنشاء هيئة محلفين شرعية بالولايات.

هدف الباحث الى:

- معرفة الصعوبات التي تواجه الحكومة والسلطة في هذه الوالايات لانشاء محاكم إسلامية ومحاكم استئناف إسلامية على الرغم من المطالب المتنامية من قبل المسلمين.
- معرفة الرؤية المسيحية حول جدليات الشريعة في المنطقة.
- موقف الحكومة من مطالب المسلمين.
- النظر لنشاطات محاكم المحلفين التي تغطي الدعاوي الإجراءات والاحكام مع التنفيذ والسماع.

استخدم الباحث أداة المقابلة مع القادة المسلمين المسؤلين عن انشاء هذه المحاكم إضافة إلى مقابلات مع القادة المسيحين التنفيذيين ومسئولو الحكومة.

- ايضاً استخدمت الدراسة الملاحظة بالمشاركة بحضور بعض هذه المحاكم إضافة إلى الاستفادة من المصادر الثانوية كالصحف اليومية وغيرها.

النتائج:

- كشفت الدراسة أن المسلمين في هذة المنطقة يطالبون ويصرون على مطالبة الحكومة لكي تشرع قوانين تسمح بانشاء محاكم إسلامية ومحاكم استئناف إسلامية . لأنهم يعتبرون هذه المطالب بمثابة حق دستوري يجب أن لا تتعامل معه الحكومة بلامبالاة
- مطالب المسلمين ليست متمثلة في التطبيق الكامل للشريعة وإنما يتمثل في المطالب بتأسيس محاكم إسلامية للبت في المسائل المدنية ، الزواج ، الطلاق ، الميراث .....الخ.

- منظور الجماعات المسيحية للشريعة يتمثل في أن الشريعة تمثل قانون يرتبط بالمسلمين فقط ، ويجب تطبيقها بشكل خاص.
- كشفت الدراسة أن الحكومات ترى موضوعات الشريعة متضاربة وانها قلقة أمام المطالب الإسلامية ، وأنها ترى أن موضوع الشريعة يقود إلى صراعات عنيفة وخطيرة يمكنها أن تسبب أزمة وسط المسلمين والمسيحيين بالولاية ، وترى أن الوضع الاسلم لكل من المسلمين والمسيحيين هو التسامح الديني والاحترام المتبادل، والذي يقود إلى السلام والتعايش بانسجام.

نظرة عامه للمشروع.

من مميزات هذا المشروع, انه اظهر بعض الاشكالات التي تعوق تطبيق الشريعة والتي تتمثل في الاتي:

هناك اتجاه يرى ان محاولات تطبيق الشريعة يخدم اعراضا سياسية وليست دينية, هذه النقطة تبين التشوهات التي صاحبت التطبيق للشريعة في بعض هذه الدول.اذ انها تعكس استغلال الجماعة السياسية للعاطفة الدينية للمجتمع, فترفع شعارات تدعو الى تطبيق الشريعة الاسلامية, ولكنا لا تلتزم في الواقع بهذه الشعارات وانما تستخدمها لاغراضها الخاصة.

ايضا هناك اتجاه يرى ان تطبيق الشريعة يقود الي زعزعة الامن الاجتماعي والتعايش الانساني.اذ انه يعتبر اعطاء الاولوية لديانة وتهميش الديانات الاخرى.

كما ان هناك اشكالية تتعلق بالجانب الاخلاق عند التطبيق. فبدون الاطار الاخلاقي تظل محاولات تطبيق الشريعة مجرد شعارات.

كيفية التعاطي مع الاشكالات السابقة.

هذه الاشكالات التي تتعلق بتطبيق الشريعة والتي توصل اليها الباحثين, تتعارض بشكل اساسي مع الجانب المعياري للشريعة.فتطبيق الشريعة للاغراض الخاصة, وسلوكيات الغش, والتوترات الاجتماعية, والخطاب العدائي التهميشي الذي صلاحب محاولات التطبيق,كل هذا كان نتاج لعدم ادراك الجابب المعياري للشريعة عند التطبيق.فالمطلوب اولا صياغة الانسان المعياري الذي يتطابق مع الجانب المعياري. وهذه الصياغة تبدا باصلاح الفرد وخلق الوازع الديني الذي يحمي من السلوكيات غير الاخلاقية. فمحك التغيير في الكون هو الإنسان الذي يوجد الافكار والاشياء ، وطالما لم يتغير الإنسان فإن كل تغيير آخر سوف يكون قشرة خارجية لا تعبر عن مضمون حقيقي ، فالتغير الداخلي مقدمة ضرورية للتغير الخارجي الذي ينعكس على الكون عامة والنظام الاجتماعي بصورة أكثر خصوصية ، فمولد الحضارة في أي مجتمع يبدأ بمولد الإنسان في ذلك المجتمع ، وأصلاحه الفكري وبالتالي لأبد أن يصاغ الفلرد المسلم قبل وجود المجتمع أو عالم الاشياء .

كما ان الجانب التربوي يجب ان يركز علي القيم العالمية للشريعة حتي لاينظر اليها باعتبارها شريعة خاصة وليست لكافة الناس.

فالصفة الكونية والعالمية للإسلام جعلته يتجاوز مسألة القومية إلى الأممية. فإذا رجعنا للقرآن نجد أنه تحدث عن الإسلام

أولاً : كدين رباني جاء من رب الناس جميعاً ولم ينشأ من ثقافة قومية أو طبقية تريد أن تفرض نفسها على الآخرين

ثانياً : كدين عالمي جاء للناس كافة وليس لفئة أثرها الله به وميزها على الآخرين

ثالثاً: نجد أن القرآن أرجع أصل الناس إلى أصل واحد تقريراً للمساواة الإنسانية بين كافة الجماعات البشرية.

رابعاً: في إطار هذه العالمية استوعب الإسلام كافة التكوينات البشرية وأرسى دعائم التعددية القائمة على الوحدة الإنسانية.

الخاتمة:

يعتبر موضوع الشريعة من الموضوعات البارزة والمرشحة لصياغة المعرفة المستقبلة لمعظم الباحثين.كما انه من العناصر التي يمكنها ان تشكل مستقبل التفاعل الاجتماعي والحراك السياسي والاقتصادي للمجتمعات الانسانية, الشرقية والغربية. تاسيسا علي هذه الخلفية جاء مشروع جدل الشريعة بافريقيا. وقد اضاء هذا المشروع بعض الجوانب المصاحبة لتطبيق الشريعة, كما انه اشار الى بعض التحديات التي تواجه قضية تطبيق الشريعة, كقضية الاقليات في ظل الشريعة, وقضية الخصوصية والهوية الوطنية وصعوبة تشكيلها في ظل تطبيق الشريعة, وقضية المراة والشريعة, ومشكلة الاخلاق وقوانين الشريعة- وغيرها من الموضوعات المهمة. الا ان هناك موضوعات اخري كثيرة لم يشملها هذا المشروع واحسب انها تحتاج الى مجهودات بحثية مستقبلا حتي نتمكن من تغطية الجوانب الاساسية للموضوع.وكمثال لهذه الموضوعات: قوانين الشريعة والجريمة في المجتمع,وعلاقة الشريعة بالعقيدة, قوانين الشريعة والحداثة, الاقتصاد الاسلامي والازمة المالية,جدليات الشريعة في المجتمعات الغربية- وغيرها من الموضوعات التي تستحق الدراسة. نامل ان تاتي مشروعات بحثية مستقبلية تتناول هذه الجوانب.